مؤشرات التضخم في الجزائر
-دراسة تحليلية-

د. بن دقفل كمال
جامعة باطسيلة

ملخص:

لقد بدأ الإهتمام جليًا بظاهرة التضخم في الفكر الإقتصادي أثناء الأزمات النقدية، فظهرت المدارس النقدية التي أرجعت العامل الرئيسي لهذه الظاهرة إلى زيادة المعروض النقدي نتيجة تطور البنوك المركزية وإزداد تخصصها في مجالات الإصدار والأسواق المالية بصورة عامة، حيث كان يتعرض العالم من الحين إلى الأخر لموجات تضخمية خصوصا بعد الإكتشافات الحديثة لمناجم الذهب عبر مختلف أنحاء العالم.

ومن هنا سنحاول من خلال هذه الدراسة شرح وتحليل المؤشرات الخاصة معرفة مصادر وقياس حدة التضخم في الجزائر .

الكلمات المفتاحية: معدلات التضخم ، مؤشرات التضخم، العرض النقدي ، الاستقرار النقدي

أولا: الإطار النظري لظاهرة التضخم.

يعتبر التضخم ظاهرة إقتصادية تخضع لمقاييس علمية، حيث بدأ الاهتمام بهذه الظاهرة بشكل كبير بعد التوسع في إستعمال النقود الورقية في أمريكا وفرنسا خلال القرن19م، وفي هذا الإطار سنحاول الإلمام بمختلف جوانب التضخم،من خلال دراسة نظرية للظاهرة.

1-ماهية التضخم.

1-1-التعريف بظاهرة التضخم:تعد ظاهرة التضخم من الظواهر التي يكتنفها شيء من الغموض والتشعب، ومنه لا يوجد تعريف واحد للتضخم،إذ أنه أضحى مشكلة معقدة تحتل مكانا بارزا في الجدل الإقتصادي بدرجة يقول عنها شارل ليفنستون"لا يمكن إعتبار التضخم ظاهرة متجانسة نسبيا وقابلة للتعريف بسهولة ومتماثلة مع ذاتها مهما كان الزمان والسياق الإقتصاد ولا تعطي المعاجم تعريفا واضحا ومحددا للتضخم"

وقد تطور تعريف التضخم مع تطور الفكر الإقتصادي في هذا المجال،ففي الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى وتحت تأثير مفاهيم الفكر الكلاسيكي الذي كان سائدا آنذاك،ظهرت مجموعة من التعاريف للتضخم، وكان مجملها يركز على الزيادة في المعروض النقدي، وذلك لإرتباط كافة حالات التضخم خلال هذه الفترة بالتوسع في الإصدار النقدي ومن بين هذه التعاريف"التضخم هو زيادة في كمية النقود تؤدي بصورة حتمية إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار "،"التضخم هو كمية كبيرة من النقد تطارد كمية قليلة من السلع والخدمات ".

بالإضافة إلى إرتفاع الأسعار يمكن أن يطلق مصطلح التضخم على حالات وظواهر أخرى كالإفراط في إصدار النقد ونسميه تضخم العملة،كما يطلق على إرتفاع المداخيل النقدية وهو تضخم التكاليف،كما يطلق على إرتفاع المداخيل ونسميه بتضخم الدخل.

ولفهم ظاهرة التضخم أكثر وتبيان المقصود منها لا بد من تحديد الأسس التي تتحكم في ظاهرة التضخم ،ومن هنا يمكن تصنيف التعاريف الخاصة بالتضخم حسب معيارين[1]:

1-1-1- التعريف المبني على الأسباب المنشئة للتضخم.

عند الرجوع إلى التعاريف الخاصة بالتضخم يتبين لنا أنها ترجع في معظمها إلى هذا المعيار،بل وأن جميع التعاريف الخاصة بالتضخم كانت تندرج ضمن هذا المعيار طيلة القرن التاسع عشر وأوائل هذا القرن،حيث نجد أن بعض التعاريف تستند إلى النظرية الكمية التي سادت ولمدة طويلة من القرن 19م، وهناك تعاريف مبنية على عامل العرض والطلب وأخرى مبنية على الدخل والإنفاق.

أ)التعريف المبني على النظرية الكمية: لقد أخذ بهذا التعريف الخاص بالتضخم معظم الإقتصاديين الكلاسيكيين، بحيث سيطرت مفاهيم النظرية الكمية النقدية على تفسيراتهم لنشوء الحركات التضخمية، وتم تعريف التضخم بناءا على هذه النظرية"كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار"،حيث قاموا بإنساب التضخم إلى زيادة النقد المتداول في السوق.

كما إكتفى البعض بتعريف التضخم بناءا على هذه النظرية دون الإشارة إلى ذكر الآثار المترتبة عليه، كالقول بأن التضخم "هو الزيادة في كمية النقد المتداول"[2].

لكن وبالرغم من الحجج والمبررات التي إستند عليها أصحاب النظرية الكمية في التعريف بظاهرة التضخم لم يمنع من توجيه الإنتقادات لهذا المعيار، وإثبات المغالطة، حيث أن هذا المعيار يعوزه الدقة والوضوح، فأزمة الكساد التي سادت المجتمعات الرأسمالية خلال الفترة(1929-1933) لم تسفر عن إرتفاع الأسعار وظهور الضغوط التضخمية بالرغم من وجود كمية كبيرة من النقد في السوق، ومن جهة أخرى لا يمكن القول على الإقتصاد في حالة كساد أنه يعاني من الضغوط التضخمية، مما يقتضي التساؤل حول صلاحية هذا المعيار في تفسير التضخم، إلا أنه لا يمكن الحكم على هذا المعيار أنه غير صالح لتفسير ظاهرة التضخم وتحليله.

ب)التعريف المبني على نظرية الدخل والإنفاق: تعرف هذه النظرية التضخم"بأنه الزيادة في معدل الإنفاق والدخل"، فعند زيادة كل من الدخل والإنفاق مع بقاء كمية السلع والخدمات ثابتة، فإن هذا يؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية، وحدوث العكس عند حدوث إنخفاض في الإنفاق النقدي.

ولقد تم إعتراض هذه النظرية، بالقول أنه لا يمكن أن نصف الرواج والزيادة في الدخل النقدي في حالة الإنتقال من الكساد إلى الرخاء بأنه حالة تضخمية،كما أن هذه النظرية ترجع إرتفاع الأسعار كله إلى إرتفاع الدخل الوطني، ولكن قد يحدث أن ترتفع أسعار بعض السلع دون الأخرى فكيف يمكن تفسير هذا الإرتفاع؟.

ج)التعريف المبني على نظرية العرض والطلب: لقد بنى أنصار هذه النظرية على العلاقة ما بين العرض والطلب، بحيث يكون التضخم نتيجة العلاقة السلبية بينهما، أي أن الخلل في التوازن ما بين العرض والطلب، ولقد تم تعريف التضخم بأنه"زيادة الطلب على العرض زيادة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار".

لقد إعتبر عالم الإقتصاد "أباليرنر" أن إرتفاع الأسعار المفاجئ هو الذي يسبب الضغوط التضخمية وليس السعر المتوقع،كما أن هناك من إشترط أن يكون المستوى العام للأسعار هو المقصود بالأسعار المرتفعة بحيث يشمل أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج.

فلقد بنى أصحاب هذه النظرية تحليلهم لمفهوم التضخم على نظرية الأسعار وتغيراتها، بحيث أنه لو زاد الطلب النقدي على العرض السلعي عند ثمن معين، فإن الأسعار ستميل إلى الإرتفاع، أي إذا وجد فائض في الطلب إيجابي وفائض في الطلب سلبي.

والعكس عند إنخفاض الطلب عن العرض السلعي عند ثمن معين، فإن الأسعار ستميل إلى الإنخفاض، أي إذا وجد فائض في الطلب سلبي وفائض في العرض إيجابي، حيث أنه كلما كان الفائض كبيرا زادة سرعة أو إنخفاض الأسعار.

إلا أن هذه النظرية لم تسلم من الإنتقادات الموجهة إليها،كإفتقارها إلى الوضوح في تفسيراتها لنشوء الظواهر التضخمية، وتحليلها للمقصد من كلمة التضخم:

-متى يكون هناك فائض في الطلب إيجابي وفائض في الطلب سلبي؟وهل يشمل ذلك جميع الفوائض في الأسواق في المجتمع حتى نحكم بوجود فائض في الطلب؟.

-ما المقصود بإرتفاع الأسعار؟وهل هو المستوى العام للأسعار في أسواق السلع أو أسواق العوامل أو كلا السوقين؟

-في السوق الواحد قد ترتفع أسعار بعض السلع دون الأخرى،فهل نحكم بوجود فائض تضخمي في الطلب أو الأسعار؟.

1-1-2-التعريف المبني على خصائص التضخم ومظاهره.

لقد وضعت مجموعة من الإقتصاديين من بينهم"مارشال"،"روبنس"،"فلامان"،"كلوز"،وغيرهم عدة تعاريف للتضخم تنصب على الآثار الناتجة عن التضخم ومن أهمها الأسعار.

فيعرف"روبنس" التضخم بأنه إرتفاع غير منتظم للأسعار، ويعرفه "مارشل" بأنه إرتفاع الأسعار، ويعرفه" فلامان"بأنه حركة الإرتفاع العام للأسعار.

ولقد أصبح هذا التعريف ملاصقا للتضخم وذلك لتفشي هذا النوع من التضخم وسرعة ملاحظته من قبل العامة، وقد علق بعض أنصار هذا لمعيار على دوام إرتفاع الأسعار وإستمراره، إذ لا يمكن تسمية الإرتفاع المؤقت للأسعار بأنه إرتفاع تضخمي.

1-2-أنواع التضخم.

يمكن التمييز بين أنواع عدة للتضخم تبعا لعدد من المعايير نذكر منها[3]:

1-2-1دور الدولة في تحديد هيكل الأسعار: إذا كانت الدولة تشرف على تسعير المنتجات في الإقتصاد الوطني، فإننا لا نجد في أغلب الأحيان إرتفاعا جامحا في الأسعار، على الرغم من إمكان وجود ضغوط تضخمية في الإقتصاد، ويمكن التمييز بين نوعين من التضخم بناءا على هذا المعيار:

أ)التضخم المكبوت(الكامن): وهو نوع مستتر من التضخم لا ترتفع فيه الأسعار مع زيادة الطلب على السلع والخدمات في ضوء العرض المحدد منها، فقد لا يسمح للعوامل الإقتصادية أن تعمل بحرية في ظل سيطرة الدولة أو تدخلها في النظام التسعير، حيث تفرض الدولة نظاما معينا من التسعير يعتمد على التسعير الإجباري أو نظام التقنين من خلال البطاقات التموينية أو إستخدام نظام التراخيص الحكومية.

وقد تكون التدابير التي تتخذها الدولة عامة تشمل كافة أنواع السلع،أو مقتصرة على بعضها، كالسلع الغذائية أو الاستهلاكية الضرورية.

ويؤدي إستخدام هذا النظام من التسعير إلى تحقيق إستقرار نقدي مؤقت، ولكنه نادرا ما يمنع أسعار السلع، إذ غالبا ما يعبر التضخم المكبوت عن نفسه في ظهور السوق السوداء.

ب)التضخم الظاهر(المكشوف): وفيه ترتفع الأسعار بصورة مستمرة ما لم يتحقق التوازن بين الطلب الكلي على السلع والخدمات والمعروض منها، وذلك عندما لا تتدخل السلطات الإقتصادية لوقف هذا الإرتفاع في المستوى العام للأسعار،الأمر الذي يؤدي بدوره إلى إرتفاع مماثل في معدلات الأجور وتكاليف عوامل الإنتاج الأخرى.

1-2-2-حسب مدى حدة التضخم.

وهنا يمكن التمييز بين عدة أنواع من التضخم:

أ)التضخم الجامح(المفرط): ويعتبر من أخطر أنواع التضخم وأكثره ضررا بالإقتصاد الوطني، و التضخم الجامح هو عبارة عن إرتفاع حاد ومتتالي في الأسعار تصل فيها إلى حدود 50% او60%سنويا، وحتى أكثر من ذلك[4]، حيث يؤدي إلى تضاؤل القيمة الشرائية لوحدة النقد بصورة مدمرة، مما يدفع الأفراد للتخلي عنها كمقياس للقيمة ووسيلة للمدفوعات الآجلة.

وغالبا ما ينتهي هذا النوع من التضخم، بالإطاحة بالنظام النقدي، حيث يهرب الأفراد من التعامل بالعملة الوطنية كوسيط في التبادل، وينتهي الأمر بإحلال نظام نقدي جديد للعملة يعيد لها قوتها وإستقرارها، وقد شهد العالم العديد من هذه التجارب منها على سبيل المثال التضخم الجامح الذي عصف بألمانيا عقب الحرب العالمية الأولى في عام 1923م، وأدى إلى ارتفاع كبير في الأسعار والإطاحة فيما بعد بالنظام النقدي القائم، واستبدال عملة جديدة بالعملة القديمة،مارك جديد بالمارك القديم، حيث تم وضع مارك جديد لكل مليون مارك قديم،كما حدث هذا النوع من التضخم في اليونان سنة 1984م، حيث ارتفعت الأسعار بمقدار25000 مرة عما كانت عليه عام1939م، وارتفعت الأسعار في اليابان بمقدار11000 مرة خلال نفس الفترة.

وينشأ التضخم الجامح نتيجة للتوسع غير الطبيعي في إصدار النقد،أو نتيجة للتغير في التوقعات أو للنقص غير الطبيعي في عرض السلع والخدمات كما في حالات الحرب.

ب)التضخم الدائم(المتسلق أو الزاحف): وهو حركة تصاعدية للأسعار ترتفع فيه بمعدلات أقل من مستوى إرتفاعها في حالة التضخم الجامح، حيث يحدث هذا النوع حتى خلال فترة يكون فيها الطلب الكلي معتدلا[5]، إضافة إلى ذلك فإن الزيادة في الأسعار تكون غير معجلة في الفترة القصيرة، حيث يستمر إرتفاع الأسعار لفترة طويلة نسبيا[6]،كما تكون آثاره أقل خطورة نسبيا على الإقتصاد القومي ويسهل على السلطات النقدية التعامل مع هذا النوع من التضخم.

ج)التضخم الماشي: عندما يكون الإرتفاع المستمر للأسعار في حدود 5 الى10%سنويا،حيث يجب الحد من هذا النوع لأنه يوجد شيء من الخطورة، بحيث تدخل حركة تزايد الأسعار في حلقة مفرغة قد تصل إلى معدلات كبيرة.

د)التضخم الراكض: هذا النوع من التضخم تكون فيه نسبة إرتفاع الأسعار أكبر بكثير من التضخم الماشي، مثل حالات التضخم التي واجهتها الهند في السنوات 1974،1979،1993م حيث إرتفعت الأسعار بنسب 26%،25%،19% على الترتيب.

1-2-3)حسب طبيعة القطاع الاقتصادي.

تتنوع الإتجاهات التضخمية بتنوع القطاعات الإقتصادية الموجودة، فالتضخم الذي يتفشى في سوق السلع يختلف عن الذي يتفشى في سوق عوامل الإنتاج، لذلك يمكن تقسيم التضخم من حيث طبيعة الإقتصاد إلى:

أ)التضخم السلعي: وهو ذلك النوع من التضخم الذي يحدث في مجال السلع الإستهلاكية ويقود إلى أرباح قدرية(الفرق ما بين الأرباح العادية و الأرباح المتحققة فعلا)في صناعات مواد الإستهلاك.

ب)التضخم الرأسمالي: وهو التضخم الذي يحدث في مجال سلع الإستثمار وينتج عنه أرباح قدرية في صناعات إنتاج سلع التكوين الرأسمالي.

ويجمع كيتر ما بين نوعي التضخم السابقين فيما يسمى بالتضخم الربحي وهو التضخم الذي ينشا نتيجة زيادة الإستثمار عن الإدخار.

كما يشير كيتر إلى نوعين من التضخم هما التضخم الجزئي والتضخم الكلي، ويظهر التضخم الجزئي قبل وصول الإقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل كما في فترات الإنتعاش، ويظهر التضخم الكلي بعد وصول الإقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، إذ تكون مرونة عرض عوامل الإنتاج مساوية للصفر، بحيث أن أي زيادة في كمية النقد ترفع معدلات الأسعار.

1-2-4-طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية.

أ)التضخم المستورد: وهو ذلك النوع من التضخم الذي ينشأ بسبب تأثير العوامل الخارجية على المستوى العام للأسعار داخل الدولة.

ب)التضخم المصدر: ينشأ نتيجة لتأثير حركة الأسعار الداخلية في دولة ما على الأسعار العالمية، ويظهر هذا لنوع من التضخم بصورة واضحة في حالة الولايات المتحدة الأمريكية التي تصدر التضخم إلى كل دول العالم من خلال الدولار الأمريكي المستخدم كعملة عالمية،إذ تقوم الدولارات الأمريكية بمغادرة إقتصادها الوطني إلى دول العالم المختلفة طلبا للبضائع، وتبقى خارج الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن تكون قد قامت بإنعاش إقتصادها، لذلك تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بإصدارات نقدية جديدة تطرح مجددا في السوق الأمريكية والعالمية فيما بعد، وتؤثر أيضا على كميات النقد المصدرة في الدول المتلقية للدولار،كون الدولار الأمريكي يستخدم كإحتياطي نقدي في معظم دول العالم.

1-2-5-بناءا على مصدر الضغط التضخمي.

ويمكن تقسيم التضخم وفقا لهذا المعيار إلى نوعين:

أ)تضخم ناتج عن الطلب: ينشا هذا النوع من التضخم عندما يزداد الطلب المحلي على السلع والخدمات، بينما يكون عرض هذه السلع والخدمات محدودا، ويقود ذلك إلى إرتفاع في المستوى العام للأسعار، حيث يدفع العمال للمطالبة بزيادة أجورهم،فترتفع نتيجة لذلك تكاليف الإنتاج وهذا يدخل التضخم في حركة حلزونية صاعدة.

وبصورة عامة فإن التضخم الناتج عن الطلب يكون على ثلاثة أنواع[7]:

-التضخم الذاتي: هو التضخم الذي يبدأ دون زيادة سابقة في معدلات الأجور.

-التضخم المحفز: هو التضخم الذي ينشأ عندما تكون الزيادة في الطلب لكلي على السلع والخدمات نتيجة زيادة سابقة في معدلات الأجور.

-التضخم المدعم: تكون فيه زيادة الطلب ناجمة عن محاولة الدولة تخفيض معدلات البطالة،حيث تكون زيادة الطلب ناتجة عن:

-عجز الإنتاج المحلي عن مواكبة زيادة الطلب المحلي وعدم القدرة على الإستيراد.

-التوسع في الإئتمان المصرفي من أجل تحفيز الإستثمار.

-زيادة الطلب الخارجي على المنتجات المحلية.

ب)تضخم دفع التكاليف: ينشأ هذا النوع من التضخم عندما يكون إرتفاع المستوى العام للأسعار ناجما عن زيادة تكاليف الإنتاج وبصفة خاصة الأجور.

وبشكل عام فإن تضخم دفع التكاليف يكون على ثلاثة أنواع[8]:

-النوع العدواني: وهو يحدث في صورة إندفاع عدواني للأجور دون زيادة سابقة في الطلب على السلع والخدمات.

-النوع الدفاعي: يحدث عندما يحاول العمال زيادة أجورهم بسبب زيادة سابقة في الأسعار، محاولين بذلك الحفاظ على المستوى الحقيقي لأجورهم.

-النوع الايجابي: يحدث عندما تندفع الأجور إستجابة للطلب الذي زاد على قوة العمل.

وبصورة عامة نلاحظ أن التضخم جذب الطلب وتضخم دفع التكاليف لا يمكن فصلهما عن بعضهما،إذ غالبا ما يكون أحدهما مقرونا بالآخر، ومن الملاحظ أن تضخم دفع التكاليف يكون مشاهدا في الدول المتقدمة أكثر من مشاهدته في الدول النامية التي يظهر فيها تضخم جذب الطلب بصورة أكثر شيوعا.

1-2-6-الظروف الجغرافية والطبيعية:

تؤدي بعض الظروف الطبيعية كالزلازل والبراكين وإنتشار الأوبئة إلى ظهور بعض الإتجاهات التضخمية في الإقتصاد والتي غالبا ما تتحول إلى تضخم، وكذلك الأمر في فترات الحروب، حيث يزداد الإنفاق العام الحربي، ويتناقص إنتاج السلع الإستهلاكية بسبب نقص الأيدي العاملة،كما ينخفض الإستيراد بسبب عدم توفر العملات الأجنبية اللازمة لذلك.

ويشهد الإقتصاد الرأسمالي العالمي تضخما يسمى بالتضخم الحركي، وهو يترافق مع الدورات الإقتصادية، ويعتبر سمة من سمات النظام الإقتصادي العالمي.

ثانيا:أسباب التضخم.

يمكن حصرها فيما يلي:

1)زيادة الطلب الكلي: إن الزيادة المفرطة في الطلب الكلي على العرض الكلي للسلع والخدمات، من شأنه أن يؤدي إلى ظهور ضغوط تضخمية حيث أن هذا الإفراط في الطلب الكلي للسلع والخدمات أو الجزء الأكبر منها يؤدي إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار[9]، حيث ينصرف الطلب إلى الإنفاق الكلي على الإستهلاك والإستثمار[10]، مما يتولد عنه زيادة الإنفاق العام بدرجة أكبر من إيرادات الدولة، فتضطر الدولة إلى إصدار كميات من النقود عن طريق البنك المركزي لسد العجز في الميزانية، مما يؤدي إلى زيادة في الدخول النقدية للأفراد دون أن يقابل هذه الزيادة في الدخول زيادة في الإنتاج من الأفراد الذين تحصلوا على هذه الأرصدة النقدية، مما ينتج عنه إرتفاع في المستوى العام للأسعار. ولبحث عن جذور هذه الظاهرة لابد من التعرض إلى الأسباب الحقيقية المؤدية إلى زيادة الطلب الكلي و العوامل الدافعة إلى هد الإرتفاع ونذكر منها[11]:

أ) زيادة الإنفاق الإستهلاكي والإستثماري.

ب) التوسع في فتح الإعتماد من قبل المصارف.

ج) قصور البنوك في تحقيق رغبات الأفراد في الإدخار.

د) العجز في الميزانية.

ه) إرتفاع في معدلات الأجور.

ولمعالجة هذا النوع من التضخم تستخدم أدوات السياسة المالية والنقدية من أجل إحداث حالة إنكماشية،كما يمكن للدولة سد العجز في الميزانية من خلال إصدار السندات أو زيادة الضرائب أو الحد من القدرة الائتمانية للبنوك التجارية[12].

2)إنخفاض العرض الكلي: إن النظريات التي تركز على جانب الطلب لم تكف لتفسير ظاهرة التضخم تفسيرا كاملا، لذلك فقد رافق تطورها تطورا مماثلا في نظرية العرض، حيث أن هذا الأخير من شأنه أن يحدث ضغوطا تضخمية، ويعود

هذا الإنخفاض في جانب العرض إلى سياسة الإنفاق العمومي وفائض النقد المتداول لتحقيق البرامج، والأهداف الإقتصادية والإجتماعية التي خططتها الحكومة كما يعود هذا الإختلال إلى النقص في الثروة الإنتاجية التي يمكن للجهاز الإنتاجي توفيرها عند مستوى التشغيل التام و يرجع هذا النقص إلى عدم كفاية الجهاز الإنتاجي و عدم مرونته، وقد يرجع ضعف الجهاز الإنتاجي إلى عدة أسباب نذكر منها:

أ) تحقيق مرحلة الإستخدام الكامل.

ب)عدم كفاية الجهاز الإنتاجي.

ج) النقص في العناصر الإنتاجية.

د) النقص في رأس المال العيني.

كما نشير إلى أن هناك عدة عوامل أساسية أخرى تؤثر على العرض منها عجز المشاريع على التوسع لأسباب تقنية، أو بسبب حدوث طوارئ من شأنها تعطيل العملية الإنتاجية كالحرب، و الإنخفاض في إحتياطي العملة الأجنبية إذا كانت تابعة من حيث المواد الأولية للخارج.

3)إرتفاع تكاليف الإنتاج: يحدث عادة ضغوط تضخمية ناتجة عن زيادة التكاليف الإنتاجية،خاصة ما يطرأ لعنصر العمل، الذي يكون ممثلا لتكلفة متزايدة حسب آراء الإقتصاديين الرأسماليين.

إن الزيادة في نفقات العمال تترجم غالب الأحيان إلى زيادة في معدلات الأجور وهدا بسبب مطالبة العمال بزيادة الأجور كما أنه لا يمكن رد جميع التأثيرات إلى إرتفاع معدلات الأجور حيث أن التضخم
بالتكاليف يرتبط بعدة عوامل أخرى نذكر منها[13]:

أ) التضخم بسبب إرتفاع أسعار السلع والمواد الأولية التي تؤدي إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج لسلع معينة وبالتالي إرتفاع أسعارها.

ب)إرتفاع أسعار الواردات، حيث أنه إذا كانت السلع والخدمات المستوردة من الخارج داخلة في عملية الإنتاج المحلي فان تكلفة الإنتاج تزيد وبالتالي ينخفض العرض محليا،وهذا يؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

ج)إرتفاع أسعار الفائدة،حيث يعد سعر الفائدة عن الأموال المقترضة أحد عناصر تكاليف الإنتاج، وبالتالي فإن التقلبات التي تطرأ على هذا الأخير لها تأثير على سعر المنتج وفقا للأهمية النسبية لهذا العنصر في هيكل التكاليف.

د) زيادة حجم الأرباح التي يحصل عليها رجال العمال من خلال توسيع الفجوة بين سعر البيع للوحدات المنتجة و تكاليف الإنتاج.

4)إستيراد معظم السلع والخدمات من الخارج: يظهر هذا بوضوح في الإقتصاديات الصغيرة والمنفتحة على الإقتصاديات الأخرى، والتي تستورد معظم إحتياجاتها من السلع والخدمات من الخارج ، لذلك يسمى هذا النوع بالتضخم المستورد، ويعرف على أنه الإرتفاع المستمر والمتسارع في أسعار السلع والخدمات المستوردة من الخارج،مما ينعكس على أسعار بيعها في الأسواق المحلية،أي أن هذه الدول تستورد التضخم كما هو موجود في العالم الخارجي، نظرا إلى أن الدول الصغيرة ذات الإقتصاديات المحدودة لا تستطيع التأثير في تحديد الأسعار،كما حدث بعد حرب 1973م فبسبب إرتفاع أسعار السلع في الدول المتقدمة نتيجة إرتفاع أسعار النفط، إرتفعت أسعار هذه السلع في الدول المستوردة لها[14].

5)الهيكل الاقتصادي: ينظر أصحاب هذا المبدأ على أن التضخم ظاهرة تنطوي على إختلالات هيكلية إقتصادية وإجتماعية، نابعة من طبيعة الإقتصاد المتخلف نفسه ومن تبعيته إلى الإقتصاد الرأسمالي، ومن طبيعة التغيرات المصاحبة

لعملية التنمية،أما العوامل النقدية فهي تلعب دورا ثانويا، وهي في النهاية ليست إلا نتيجة لهذه الإختلالات[15]، وتفسر الضغوط التضخمية بمجموعة من العوامل منها:

أ)التخصص في إنتاج المواد الأولية: إذ يترتب على هذا التخصص تعاظم قطاع الصادرات في الإقتصاد الوطني، حيث يصاحب حالة إرتفاع أسعار الواردات موجات تضخمية يصعب إيقافها نتيجة إرتفاع الدخول التي لا توجه إلى الادخار، بل توجه إلى الإستهلاك، ومنه زيادة الطلب على السلع الإستهلاكية في الوقت الذي لا يستطيع العرض تلبية ذلك.كما أن إنخفاض أسعار الصادرات من شأنه أن يحدث آثار سلبية على الميزانية العامة نتيجة نقص حصيلة الضرائب على الصادرات، مما يدفع الحكومة إلى عملية الإصدار أو الإقتراض لسد عجز الميزانية، وبالتالي زيادة الضغوط التضخمية.

ب)جمود النظام الضريبي: حيث يترجم هذا الأمر بعدم نمو الحصيلة الضريبية بما يتناسب وحجم الإنفاق اللازم لتحقيق معدلات التنمية المطلوبة، ما ينتج عنه عجز في الموازنة العامة للدولة، وهو ما يسهم في زيادة عرض النقود في الإقتصاد الوطني بسبب لجوء الدولة إلى الجهاز المصرفي لتمويل هذا العجز.

ج)إنخفاض عرض المنتجات الغذائية:والمقصود هنا هو توسع الفجوة الغذائية التي تعني عدم قدرة بلد ما على تأمين المواد الغذائية الضرورية لنمو السكان، هذا ما يؤدي إلى زيادة الإعتماد على إستيراد المواد الغذائية اللازمة من الخارج بنسب متصاعدة وبالتالي إستيراد التضخم.

د)طبيعة التنمية:إذ ينتج التضخم الهيكلي هنا نتيجة عدم الإنسجام بين معدلات نمو القطاعات الإقتصادية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الأسعار في قطاعات معينة من الإقتصاد الوطني، وهذا الإختلال يكون نتيجة:

-الطبيعة المزدوجة للإستثمار، حيث تكون الطاقة الإنتاجية ذات طبيعة متخصصة، بينما تؤدي الدخول النقدية التي توزعها إلى طلب فعال أكثر عمومية خلال فترة الإنشاء خاصة في حالة الصناعات الثقيلة، في حين تقوم بتوزيع دخول نقدية تزيد من الطلب على السلع والخدمات بمستوى أكبر من عرضها.

-عدم القدرة على إستيراد المكون الأجنبي اللازم لصناعة السلع الصناعية بمعدل أسرع من معدل نمو الإنتاج، خاصة بالنسبة لصناعات تنتج إنتاجا يحل محل الواردات.

-التفاوت في توزيع الدخول، حيث تستحوذ قلة من ثمار التنمية وتتسم هذه الفئة بالإنفاق الترفي.

ه)الهيكل السكاني: حيث تؤدي الزيادة في عدد السكان بمعدل يفوق الزيادة في الموارد المتاحة للإستهلاك إلى ضغوط تضخمية نتيجة العلاقة الترابطية بين عدد السكان وحجم الطلب الكلي من جهة والموارد المتاحة للإستهلاك والعرض الكلي من جهة ثانية، حيث أن أي ضغوط تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي تترجم في شكل ضغوط تضخمية.

إن العوامل السابقة لا تعمل منفردة، بل كل عامل منها يعمل بالتفاعل مع العوامل الأخرى.

ثالثا: مؤشرات التضخم:

إن أي محاولة لقياس ظاهرة التضخم تستند على محورين رئيسيين نتيجة لما توصل إليه الفكر الإقتصادي وهما المعايير التي تستخدمها العملية في إيجاد أنسب الصيغ والمعايير لقياس التضخم، وقياس التغيرات التي تحدث في مستوى الأسعار[16].

تعكس الأرقام القياسية التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار، أي أنها تعبر فقط عن المظهر العام للتضخم وهو إرتفاع الأسعار، دون أن تتعرض لتشخيص حالة التضخم أو لبيان الأسباب التي تؤدي إلى هذا الإرتفاع في الأسعار[17]، وفي هذا لخصوص نحاول أن نحدد بعض المعايير التي يمكن الإهتداء بها إلى مصدر إرتفاع الأسعار وهي كالتالي:

1-الفجوة التضخمية(معيار فائض عرض النقد): يستخدم هذا المعيار لقياس الفجوة التضخمية عن طريق قياس الفرق بين التغير في عرض النقد والطلب عليه، حيث يتم قياس الفجوة التضخمية وفقا لهذا المعيار من خلال المعادلة التالية:

الفجوة التضخمية=التغير في عرض النقد-(كمية النقد/الناتج الوطني الحقيقي×التغير في الناتج الوطني الحقيقي).

تشير الأرقام الموجبة لفائض عرض النقد(الفجوة التضخمية)إلى أن الزيادة في عرض النقد كانت أكبر من الزيادة في الناتج الوطني الحقيقي، وبالتالي يؤدي إلى توجه الأسعار إلى الارتفاع، على عكس الأرقام السالبة لفائض العرض التي تدل على وجود إنكماش اقتصادي.

ولدى حسابنا للفجوة التضخمية حسب هذا المعيار كما هو موضح في الملحق (01) ، والذي استخلصنا منه النتائج التالية:

-جميع قيم فائض العرض النقدي في الجزائر موجبة مما يدل على توجه الأسعار إلى الارتفاع، ما عدا قيمة سنة 1989 التي تساوي 22.99- مليار دينار ، وهذا ما يدل على وجود حالة إنكماشية في الاقتصاد ، إذ فاقت الزيادة في الناتج الوطني الحقيقي تلك الزيادة في عرض النقد.

-نلاحظ أن هناك حالة إستقرار في فائض عرض النقد في السنوات (1971-1977)حيث لم تتجاوز الفجوة التضخمية 5.75 مليارات دينار ،كما نلاحظ درجة إستقرار كبيرة في 1972 و1986 واللتان توافقان 0.12 و0.43 مليار دينار على التوالي.

-نلاحظ من خلال الجدول أن الفترة الممتدة من (1992-2008) شهدت حالة من الارتفاع المستمر والحاد للأسعار حيث بلغت أكبر قيمة للفجوة التضخمية خلال هذه الفترة 782.84 مليار دينار، وهذا ما يتوافق مع معدلات التضخم الحاصلة في تلك الفترة وفقا للأرقام القياسية لأسعار المستهلك والمؤشر الضمني.

2-الفجوة التضخمية وفق معيار فائض الطلب: إن اختلال علاقة النمو بين كمية النقود والناتج الوطني الحقيقي يؤدي إلى خلق فائض طلب، يساهم في حدوث إرتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية، ويستند معيار فائض الطلب المحلي على الأفكار التي استند إليها كينز في نظريته حول الطلب الفعال وتحديد مستوى الأسعار، والتي ترى أن الزيادة في حجم الطلب الكلي الفعال دون أن يقابلها زيادة مماثلة في حجم الإنتاج تساهم في زيادة الضغوط التضخمية ودفع الأسعار إلى الارتفاع .

لقد قمنا بحساب الفجوة التضخمية بدلالة إجمالي فائض الطلب خلال الفترة (1997-2008)، وذلك كما هو واضح في الملحق رقم(04) ، حيث من خلاله تم استنتاج ما يلي:

- هناك استمرار في نمو إجمالي فائض الطلب طيلة فترة الدراسة ، إذ كانت معدلاته مستقرة طيلة الفترة الممتدة من (1997-2000)، حيث بلغ 2079.85مليار دينار سنة 1997 ليرتفع بعد ذلك إلى 2347.97مليار دينار سنة 1998 ومنه إلى 2570.09مليار سنة 1999 ليصل إلى مستوى 2675.00مليار دينار سنة2000، ليستمر في النمو بعدها بوتيرة متسارعة حيث بلغ فائض الطلب في سنة 2008الى 8178.33مليار دينار.

- طبقا للنظرية الاقتصادية فانه إذا كان الطلب المحلي يفوق المعروض النقدي المحلي، فان المستوى العام للأسعار سيتجه نحو الارتفاع ، وهذا ما نلاحظه في الجدول السابق ،حيث أن الإنفاق المحلي الذي يمثل جانب الطلب يفوق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والذي يمثل جانب العرض ،مما يعني أن الأسعار ستتجه نحو الارتفاع .

- بلغت قيمة لناتج المحلي الإجمالي بالأسعار لثابتة للفترة (1997-2008) ما يقابل 6965.87 مليار دينار، بينما بلغ مجموع الإنفاق المحلي ما قدره 57064.1مليار دينار، وهذا يعني أن إجمالي فائض الطلب خلال هذه الفترة يساوي إلى 50098.23مليار دينار أي ما يشكل نسبة 719.20% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي.

- يبلغ مجموع صافي الحساب الجاري خلال فترة الدراسة إلى 11811.71 مليار دينار، وعند طرح هذا المقدار من فائض الطلب الذي يساوي إلى 50098.23مليار دينار نتحصل على صافي فائض الطلب، الذي يقدر ب38286.52 مليار دينار، وهذا ما يعني أن عجز العمليات الجارية في ميزان المدفوعات قد أشبع ما نسبته 75.35%من مجموع إجمالي فائض الطلب خلال الفترة الممتدة ما بين(1997-1969).

- نلاحظ من خلال الجدول السابق أن معدل عجز العمليات الجارية بالنسبة لفائض الطلب الإجمالي كبير خلال الخمس سنوات الأولى من الفترة المدروسة، وبالتالي فهو يمتص نسبة كبيرة من فائض الطلب الحاصل في الاقتصاد، حيث بلغ معدل العجز في العمليات الجارية سنة1997معدل 90.79% وفي سنة 1998 بلغ معدل 90.97% وفي سنة 1999 ارتفع إلى معدل 90.03%، إلا أننا نلاحظ أنه أخذ أقل قيمة له في سنة 2002 حيث وصل إلى 15.33% مما يدل على أن العجز في العمليات الجارية لميزان المدفوعات قد غطى ما قيمته 15.33%من الفائض في الطلب خلال هذه السنة، إلا أن هذه القيمة أخذت في الارتفاع حتى وصلت إلى 95.75%.

- بما أن معدل عجز العمليات الجارية لميزان المدفوعات بالنسبة لفائض الطلب المحلي خلال الفترة المدروسة(1997-2008)بلغ 75.35%،هذا يدل على اتساع الفرق نوعا ما بين إجمالي فائض الطلب وعجز العمليات الجارية،حيث أن الزيادة في المستوردات الجزائرية لم تكن قادرة على إستيعاب الزيادة الضخمة لتي حدثت في فائض الطلب، مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع.

- يمكن إعتبار نسبة جمالي فائض لطلب المحلي إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي بمثابة مقياس للحجم النسبي للفجوة التضخمية ،فكلما كبرت هذه النسبة دل ذلك على حدوث ضغوط متزايدة على الموارد المحلية من سلع وخدمات، مما يعرض الأسعار في الداخل إلى موجات ارتفاع للأسعار ، حيث أن الفجوة التضخمية بهذا المعنى تمثل ضغط صافي الطلب على المقدرة الفعلية للإنتاج المحلي وللطاقة الاستيرادية لاقتصاد، ومن هنا تم حساب نسبة صافي فائض الطلب المحلي إلى الناتج لمحلي الإجمالي.

- المتوسط السنوي لنسبة الفجوة التضخمية يساوي إلى 525.19%وهذا يعني أن الطلب الكلي في الاقتصاد الجزائري يزيد سنويا في المتوسط ب525.19%عن الحجم الحقيقي لسلع والخدمات المنتجة حليا مضافا إليها ما تم استيراده من الخارج وهو ما يؤدي إلى ظهور ضغوط تؤثر على الأسعار بالارتفاع، حيث نلاحظ عدم وجود استقرار في الفجوة التضخمية طيلة الفترة لمدروسة(1997-2008) وهذا ما يتوافق مع نتائج الذي يبين معدلات التضخم وفقا للرقم القياسي لأسعار المستهلك والمؤشر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي.

3-معدل الإفراط النقدي: يعتبر معيار الإفراط النقدي من بين المؤشرات الدالة على وجود ضغوط تضخمية من خلال تحديد القوة الشرائية الزائدة ، حيث نقوم بحساب هذا المعيار وفق الأسلوب الذي اشرنا إليه في الفصل الأول عند دراسة مؤشرات التضخم،ويأخذ هذا المعيار الصيغة التالية:

$$M_{EXT} = O_0.Y_t - M_t$$

حيث تقوم هذه المعادلة على فكرة أساسية تتضمن افتراض ثبات نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود المتداولة في الاقتصاد ،حيث تؤدي إلى المحافظة على العلاقة بين كمية النقود وحجم الناتج إلى حدوث استقرار في مستويات الأسعار، ويتم حساب كمية النقود المثلى والتي تعد ضرورية لتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار من خلال حاصل ضرب متوسط نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود المتداولة وإجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لكل سنة من سنوات الدراسة، حيث انه يتم البدء باحتساب متوسط نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي الإجمالي من كمية النقود المتداولة مع اخذ سنة 1980 كسنة أساس، مع ثبات هذا المتوسط طيلة فترة الدراسة الممتدة من 1980 الى2008، حيث يتم حساب هذا المتوسط من خلال قسمة إجمالي السيولة المحلية لعام 1980 على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية كما يلي:

متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي من كمية النقود المتداولة=

$$\frac{\text{إجمالي السيولة المحلية لسنة1980}}{\text{إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسنة 1980}}$$

0.57535=

ويتم حساب كمية النقود المثلي لجميع السنوات من خلال حاصل ضرب قيمة المتوسط في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لكل سنة من سنوات الدراسة، وبطرح الناتج من كمية النقود المتداولة فعلا لكل سنة نتحصل على حجم الإفراط النقدي على الناتج المحلي الحقيقي لكل سنة ، من خلال ما سبق نتحصل على الملحق رقم(02) الذي نستخلص منه مجموعة النتائج التالية:

- نلاحظ أن معامل الإفراط النقدي في زيادة مستمرة و متسارعة ،حيث بلغ هذا المعيار سنة 1980 ما يعادل 12821.57 مليون دينار واخذ في الارتفاع إلى أن وصل إلى 6751278.45 مليون دينار، أي ما يعادل 526.55 مرة عن سنة 1980، وهذا ما يعكس إفراط السلطات النقدية في حجم إصدارها للنقد،ما أدى إلى حدوث زيادات في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بصورة تفوق العرض الحقيقي منها، الأمر الذي أدى إلى تغذية الضغوط التضخمية.

-كما أننا نلاحظ أن نسبة الإفراط النقدي خلال جميع السنوات في ارتفاع مستمر، حيث ارتفعت النسبة من7.66% سنة 1980 إلى 2009.98%سنة 2008، مما يؤكد الدور الذي مارسته الزيادة في حجم وسائل الدفع في تغذية الضغوط التضخمية في الاقتصاد الجزائري،حيث أن الإفراط النقدي يمثل قوة شرائية زائدة في السوق لا يقابلها زيادة في حجم العرض الحقيقي من السلع والخدمات،الأمر الذي يدفع الأسعار نحو الارتفاع.

4-معامل الاستقرار النقدي (علاقة الكتلة النقدية بالناتج الوطني الإجمالي) : استنادا إلى نظرية كمية النقود ولأفكار مدرسة شيكاغو(ملتون فريدمان وزملاؤه)يلاحظ بان النقود أصل من لصول الثروة وتؤثر مباشرة في الناتج الوطني[18].

وبما أن النقود تمثل مقياسا للقيمة فهي بذلك تمثل مؤشر رصيد(جانب الطلب)،فإذا زادت السيولة النقدية تكون بذلك محركة للأسعار، أي أن للنقود تأثير كبير على النشاط الاقتصادي وهو يظهر من خلال التأثير على المستوى العام للأسعار، حيث أن زيادة كمية النقود المطروحة للتداول في سوق السلع مع بقاء المعروض السلعي ثابتا ، سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار من جهة وانخفاض في قيمة النقود من جهة ثانية، نتيجة لذلك يحاول المنتجون زيادة إنتاجهم محاولة منهم في رفع أرباحهم(وهذا يمثل جانب العرض)، حيث أن تحقيق التوازن بين العرض والطلب مهم لتحديد مستوى الأسعار، إذ انه من البديهي في أي اقتصاد أن يكون إجمالي السيولة أو النقود ملائما لمعدلات نمو السلع والخدمات حيث ينبغي أن يكون إجمالي السيولة النقدية في وضع مناسب لمواكبة احتياجات الناتج الوطني الإجمالي،حتى لا يكون في الاقتصاد قوة شرائية

زائدة عن الحاجة أو وجود سلع وخدمات لا يقابلها قوة شرائية، وهنا تحاول السلطة النقدية ضبط هذه العملية من خلال تحديد مستوى عرض النقد بما يتماشى مع معدلات نمو الاقتصاد، حيث نحاول هنا الربط بين عرض النقد والناتج الوطني الإجمالي من خلال معدات السيولة و سرعة تداول النقود ومعامل الاستقرار النقدي على معطيات الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 الى2008، حيث نخلص من خلال الملحق رقم(03) إلى ما يلي:

- معدلات السيولة: من خلال الجدول نجد أن معدلات السيولة للاقتصاد الجزائري تأخذ معدلات مرتفعة، حيث أنها تفوق في اغلب الأحيان نسبة 50%،إذ بلغ معدل السيولة اكبر قيمة له سنة 1988 بمعدل يساوي إلى 84.24% وأخذ أدنى قيمة له سنة1996 بمعدل يقدر ب25.78%، أما معدل السيولة المتوسط فقد بلغ 58.66%،كل هذا يوحي باستمرار الإنتاج النقدي في أغلب سنوات الدراسة.

- **سرعة تداول النقود** :نلاحظ أن سرعة تداول النقود ضعيفة طيلة فترة الدراسة مما يبين وجود ظاهرة اكتناز السيولة النقدية من طرف الأفراد وعدم إيداعها في المؤسسات النقدية والمالية فهي لم تتجاوز 2.79.

-**معامل الاستقرار النقدي:**يعبر هذا المعامل عن مقدار الفرق بين عرض النقد الذي يمثل جانب الطلب وبين الناتج الوطني الحقيقي الذي يمثل جانب العرض الحقيقي على السلع والخدمات ، فإذا كانت إشارة معامل الاستقرار النقدي موجبة، فان ذلك يدل على أن الطلب على السلع والخدمات قد فاق العرض الكلي لها ،مما يعني أن هناك ضغطا على الأسعار للارتفاع وبالتالي حدوث ضغوط تضخمية في الاقتصاد، والعكس إذا ما كانت الإشارة سالبة حيث يحدث في هذه الحالة انكماش ، وترجع حدة التضخم أو الانكماش إلى بعد أو قرب قيمة معامل الاستقرار النقدي من الصفر، فإذا كانت إشارة المعامل موجبة وبعيدة من الصفر فهذا يدل على حالة تضخمية حادة، والعكس إذا ما كانت الإشارة سالبة وبعيدة من الصفر التي تدل على حالة انكماش حادة.

حيث انه ومن خلال الجدول نجد أن نمو الكتلة النقدية يفوق نمو الناتج الوطني الحقيقي ويظهر ذلك بشكل كبير خلال السنوات (2001،1993،1992،1991،1982،1978،1976،1975،1974)مما ينعكس على معامل الاستقرار النقدي بالارتفاع،حيث بلغت معاملات الاستقرار النقدي للسنوات السابقة المعدلات (26،19.10 .35،21.81،21.81، 19.91 ،21.14 ،47.79،24.24،24.96)على التوالي وهي معدلات مرتفعة وهي توافق الارتفاعات الحاصلة في معدلات التضخم المحسوبة بمؤشرات أسعار الاستهلاك والمؤشر الضمني.

كما يمكن ملاحظة وجود حالة من الاستقرار في كل من سنة 1972 أين بلغ معدل الاستقرار النقدي سنة 1%وهي نسبة قريبة من الصفر،بالإضافة إلى سنة1986 أين بلغت نسبة المعامل معدل 0.2%،أما فيما يخص سنة 1989،ونفس الشيء بالنسبة لسنتي 2005 و1995اللتان بلغ فيهما معدل الاستقرار النقدي 6.13%و6.98%، وتدل قيمة معدل الاستقرار النقدي التي تساوي8.96-% على وجود حالة انكماش غير حادة بشكل كبير.

وعلى العموم يمكن القول انه لا يوجد استقرار نقدي كامل في الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة وبالتالي نستطيع أن نقول أن السياسة النقدية غير متحكمة في الوضع من اجل تحقيق الاستقرار النقدي.

خلاصة:

من خلال الدراسة السابقة يمكن القول بأن التضخم ظاهرة اقتصادية دائمة الظهور على الصعيد الاقتصادي، حيث يرتبط التضخم بأسباب مختلفة فقد يرجع إلى ارتفاع الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي، أو حتى ناتج عن ارتفاع تكـــاليف عوامل الإنتاج كالأجور، وقد لا يرتبط التضخم بأي من هذه الأسباب فمن الممكن أن يكون مستوردا، وعلى العمـــوم

فان التضخم ظاهرة سعريه له علاقة بالتغيرات في المستوى العام للأسعار ويرتبط بالعرض الكلـــي والطلـــب النقـــدي الكلي،كما انه يتغذى من قنوات تصب من السوق العالمية.

أما فيما يخص مؤشرات التضخم في الجزائر فإنه ومن خلالها يمكن القول أنه لا يوجد استقرار نقدي كامل في الاقتصـــاد الجزائري خلال هذه الفترة وبالتالي نستطيع أن نقول أن السياسة النقدية غير متحكمة في الوضع من أجل تحقيق الاستقرار النقدي.

ملاحق:

الملحق رقم(01):الفجوة التضخمية النقدية (فائض عرض النقد)في الجزائر للفترة(1970-2008).

البيان	التغير في عرض النقد(1)	كمية النقود/الناتج الوطني الحقيقي(2)	التغير في الناتج الوطني الحقيقي(3)	الزيادة غير التضخمية في عرض النقد(4)=(2)×(3)	فائض عرض النقد(الفجوة التضخمية)(5) =(1)-(4).
1970	-	0.09	-	-	-
1971	0.9	0.10	-11.77	-1.19	2.09
1972	4.1	0.10	39.02	3.98	0.12
1973	2.2	0.11	6.33	0.70	1.50
1974	5.4	0.13	13.75	1.79	3.61
1975	8.1	0.16	9.28	1.52	6.58
1976	9.8	0.20	16.18	3.17	6.63
1977	8.3	0.22	11.52	2.55	5.75
1978	15.5	0.27	19.93	5.29	10.21
1979	12.3	0.30	15.96	4.71	7.59
1980	13.8	0.34	3.62	1.24	12.56
1981	15.6	0.39	8.03	3.11	12.49
1982	28.8	0.46	18.27	8.40	20.40
1983	28.1	0.52	17.49	9.15	18.95
1984	28.7	0.58	17.49	10.17	18.53
1985	29.1	0.63	19.25	12.17	16.93
1986	3.2	0.63	4.37	2.77	0.43
1987	30.9	0.73	-3.28	-2.38	33.28
1988	35	0.82	3.02	2.47	32.53
1989	15.2	0.75	50.69	38.19	-22.99
1990	35.2	0.83	2.49	2.08	33.12
1991	71.48	1.01	-1.32	-1.34	72.82
1992	114.44	1.26	10.79	13.57	100.87
1993	119.91	1.57	-6.65	-10.42	130.33
1994	74.47	1.81	-15.01	-27.22	101.69
1995	76	1.93	14.08	27.25	48.75
1996	120	2.14	16.75	35.82	84.18
1997	161.9	2.47	7.39	18.28	143.62
1998	206.4	2.76	29.33	80.95	125.45
1999	175.5	3.04	14.51	44.12	131.38
2000	195.8	3.35	14.58	48.79	147.01
2001	814.3	4.93	6.39	31.46	782.84
2002	428	5.51	24.40	134.44	293.56
2003	452.8	5.92	39.95	236.51	216.29

2004	383.7	6.42	15.78	101.30	282.40
2005	408.9	6.79	28.01	190.32	218.58
2006	680.7	7.71	15.86	122.25	558.45
2007	1167	8.96	43.20	386.90	780.10
2008	961.3	10.16	15.49	157.29	804.01

المصدر: من إعداد الباحث، معطيات الناتج الوطني الإجمالي والكتلة النقدية مصدرها البنك الجزائري.

الملحق رقم(02): الإفراط النقدي في الجزائر خلال الفترة(1980-2008). الوحدة: مليون دينار

البيان	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (1)	كمية النقود المثلى(2)= (1)×قيمة المتوسط	حجم وسائل الدفع (3)	الإفراط النقدي (4)= (2)-(3)	نسبة الإفراط النقدي % 100×(1)/(4)=(5)
1980	162507.20	93500	93500	-	-
1981	167440.75	96278.43	109100	12821.57	7.66
1982	178049.16	102378.26	137900	35521.74	21.21
1983	187752.69	107957.80	166000	58042.2	30.91
1984	195448.81	112383.07	194700	82316.93	43.84
1985	205755.86	118309.62	223700	105390.38	51.22
1986	204335.01	117492.63	227000	109507.37	53.22
1987	197965.37	113830.09	257900	144069.91	72.78
1988	201844.14	116060.38	292900	176839.62	89.33
1989	211179.88	121428.43	308100	186671.57	88.39
1990	212955.90	122449.64	343300	220850.36	104.58
1991	215339.39	123820.15	414780	290959.85	135.12
1992	220161.43	126592.82	529220	402627.18	186.97
1993	214500.14	123337.58	649130	525792.42	245.12
1994	207761.20	119462.69	723600	604137.31	281.65
1995	217811.10	125241.38	799600	674358.62	309.61
1996	225117.28	129442.44	919600	790157.56	362.77
1997	227587.88	130863.03	1081500	950636.97	417.70
1998	239197.07	137538.32	1287900	1150361.68	505.46
1999	246851.46	141939.59	1463400	1321460.41	535.33
2000	252284.47	145063.57	1659200	1514136.43	613.38
2001	252199.34	145014.62	2437500	2292485.38	909.00
2002	269557.51	154995.57	2901500	2746504.43	1089.02
2003	288781.79	166049.53	3354300	3188250.47	1104.03
2004	305231.54	175508.13	3738000	3562491.87	1233.63
2005	322236.07	185285.74	4146900	3961614.26	1229.41
2006	326725.83	187867.35	4827600	4639732.65	1439.86
2007	335887.87	193135.53	5994600	5801464.47	1727.20
2008	355863.57	204621.55	6955900	6751278.45	2009.98

المصدر:من إعداد الباحث انطلاقا من معطيات متحصل عليها من وزارة المالية وصندوق النقد الدولي.

الملحق رقم(03): معامل الاستقرار النقدي .

البيان	معدل نمو الكتلة النقدية%(1)	معدل نمو الناتج الوطني الحقيقي (2)	معدل السيولة% (3)	سرعة تداول النقد (4)	الاستقرار النقدي (5)=(1)-(2)
1970	-	-	54.42	1.84	-
1971	6.87	7.86-	56.17	1.78	14.73
1972	29.29	28.28	59.51	1.68	1.00
1973	12.15	3.58	58.68	1.70	8.58
1974	26.60	7.50	46.26	2.16	19.10
1975	31.52	4.71	54.89	1.82	26.81

مؤشرات التضخم في الجزائر -دراسة تحليلية-

1976	28.99	7.84	58.86	1.70	21.15
1977	19.04	5.17	59.49	1.68	13.86
1978	29.87	8.51	64.29	1.56	21.35
1979	18.25	6.28	62.16	1.61	11.96
1980	17.31	1.34	57.54	1.74	15.97
1981	16.68	2.94	56.98	1.75	13.75
1982	26.40	6.49	66.44	1.51	19.91
1983	20.38	5.83	71.02	1.41	14.54
1984	17.29	5.51	73.79	1.36	11.78
1985	14.95	5.75	76.75	1.30	9.20
1986	1.43	1.23	76.55	1.31	0.20
1987	13.61	0.92-	82.47	1.21	14.53
1988	13.57	0.85	84.24	1.19	12.72
1989	5.19	14.15	73.00	1.37	-8.96
1990	11.42	0.61	61.92	1.61	10.82
1991	20.82	0.32-	48.11	2.08	21.14
1992	27.59	2.63	49.24	2.03	24.96
1993	22.66	1.58-	54.56	1.83	24.24
1994	11.47	3.63-	48.65	2.06	15.10
1995	10.50	3.53	39.88	2.51	6.98
1996	15.01	4.05	35.78	2.79	10.96
1997	17.61	1.72	38.90	2.57	15.89
1998	19.08	6.71	45.50	2.20	12.38
1999	13.63	3.11	45.19	2.21	10.52
2000	13.38	3.03	40.24	2.49	10.35
2001	49.08	1.29	58.52	1.71	47.79
2002	17.30	4.86	64.17	1.56	12.44
2003	15.61	7.59	63.92	1.56	8.02
2004	11.44	2.79	60.92	1.64	8.65
2005	10.94	4.81	54.97	1.82	6.13
2006	16.41	2.60	57.06	1.75	13.82
2007	24.17	6.90	63.72	1.57	17.27
2008	16.04	2.31	62.99	1.59	13.72
2009	3.03	1.61	71.96	1.39	1.42
2010	13.38	3.49	69.05	1.45	9.89
2011	16.60	2.70	68.38	1.46	13.9
2012	9.84	1.58	69.52	1.44	8.26

المصدر:من إعداد الباحث.

الهوامش والمراجع

[1] غازي حسين عناية، **التضخم المالي**،شباب الجامعة، الإسكندرية ،2004، ص13.

[2] غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص15.

[3] نبيل الروبي، **نظرية التضخم**،مؤسسة الثقافة الجامعية، ط2،الإسكندرية،1984، ص176.

[4] ضياء مجيد الموسوي،**الاقتصاد النقدي** . مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2000،ص215.

[5] عبد المنعم السيد علي،نزار سعد الدين العيسي،النقود والمصارف والأسواق المالية،ط1،دار حامد للنشر والتوزيع،عمان ،2004،ص449.

[6] حسين بني هاني، اقتصاديات النقود و البنوك . دار الكندي ، ط 1 ، الأردن ، 2003 ،ص167.

[7] فؤاد مرسي، التضخم والتنمية في الوطن العربي،مؤسسة الأبحاث العربية،بيروت،1983،ص31.

[8] فؤاد مرسي،المرجع نفسه،ص31.

[9] صبحي تادريس قريصة،مدحت محمود العقاد،النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية،دار النهضة العربي،1983،ص250.

[10] زينب حسين عوض الله،اقتصاديات النقود والمال،الدار الجامعية،الاسكندرية،1994،ص647-648.

[11] غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص94- 108.

[12] عبد الناصر العبادي،عبد الحليم كراجة،محمد الباشا،مبادئ الاقتصاد الكلي،ط1،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،136،2000.

[13] رشدي مصطفى شيخة،الاقتصاد النقدي والمصرفي،دار الجامعة بيروت،1981،ص594.

[14] هتهات سعيد، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر،مذكرة ماجستير غير منشورة،جامعة ورقلة،2005،ص35.

[15] رمزي زكي ،أزمة القروض الدولية،دار المستقبل العربي،القاهرة،1994،ص130.

[16] مجيد عبد الفتاح سليمان،علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام،2002،ص51.

[17] رمزي زكي،مشكلة التضخم في مصر-أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة التضخم،الهيئة المصرية العامة للكتاب،1980،ص477.

[18] فرج بن ناوي بن نجيب العتري،أثر نمو عرض النقود على نمو القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،جامعة الملك سعود،ص2004،55